

القول بالتقية لا يختص فقط بالشيعة

<"xml encoding="UTF-8?>



السؤال:

ما هي التقية ، ولماذا يتم انتقادها من قبل السنة ؟

الجواب:

الحقيقة هي : أن تقول أو تفعل غير ما تعتقد به لتدفع الضرر عن نفسك أو مالك ، أو لحفظ كرامتك ، كما لو كنت بين قوم لا يدينون بما تدين ، وقد بلغوا الغاية في التعصب ، بحيث إذا لم تجاههم في القول والفعل تعمدوا إلى إضرارك والإساءة إليك ، فتماشيهم بقدر ما تصون به نفسك ، وتدفع الأذى عنك ، لأن الضرورة تقدر بقدرها .

وقد مثلَّ فقهاء الشيعة لذلك بأن يصلِّي الشيعي مُتَكَفِّفًا ، أو يغسل رجليه في الوضوء بدلاً من مسحهما في بيئة سُنّية متعصبة ، بحيث إذا لم يفعل لحقه الأذى والضرر .

هذه هي التقية في حقيقتها وواقعها عند الشيعة وما هي بالشيء الجديد ، ولا من البدع التي يأبها العقل والشرع .

وقد عَبَرَ القرآن الكريم عنها بقوله الله تعالى : (لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَقَوَّمُ مِنْهُمْ تُقَاتَةً وَيُحَذَّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ) آل عمران : ٢٨ .

فالآية صريحة في النهي عن اتخاذ الكافرين أولياء ، إلا في حال الخوف واتقاء الضرر والأذى ، فالآية دليل على جواز التقية .

كما نستدل على جوازها بقوله تعالى : (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِإِيمَانٍ) النحل : ١٥٦ .

فقال المفسرون فيها : إن المشركين آذوا عمار بن ياسر ، وأكرهوه على قول السوء في رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فأعطاهم ما أرادوا .

فقال بعض الأصحاب : كَفَرَ عَمَّارٌ .

فقال النبي (صلى الله عليه وآله) : (كُلًا ، إِنَّ عَمَّارًا يَغْمُرُهُ الْإِيمَانُ مِنْ قَرْنَهِ إِلَى قَدْمَهِ) .

وجاء عمار (رضوان الله عليه) وهو يبكي نادماً آسِفاً ، فمسح النبي (صلى الله عليه وآله) عينيه ، وقال له : (لا تبكي ، إن عادوا لك فَعُدْ لَهُم بِمَا قُلْتَ) .

ونستدل أيضاً بقوله تعالى : (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ) غافر ٢٨ .

فَكُتْمُ الْإِيمَانِ وِإِظْهَارُ خِلَافَهُ لِيُسْنَدَ نَفَاقًا وَرِيَاءً ، كَمَا زَعَمَ مِنْ نَعْتِ التَّقْيَةِ بِالنِّفَاقِ وَالرِّيَاءِ .

ونستدل أيضاً بقوله تعالى : (وَلَا تُنْقُوا بِأَيْدِيهِمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ) البقرة : ١٩٥ .

ونستدل من السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ بِحَدِيثٍ : لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارٌ .

وأيضاً بحديث روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال : (رُفِعَ عَنْ أَمَّتِي تِسْعَةَ أَشْيَاءَ : الْخَطَا وَالنِّسَيَانُ ، وَمَا اسْتَكْرِهُوْا عَلَيْهِ ، وَمَا لَا يَعْلَمُونَ ، وَمَا لَا يَطِيقُونَ ، وَمَا اضْطُرُرُوا إِلَيْهِ ، وَالطِّيرَةُ ، وَالْحَسَدُ ، وَالْوَسْوَسَةُ فِي الْخُلُقِ) .

وهذا حديث مروي في كتب الصَّحاحِ عند السُّنَّةِ أيضاً .

وقول الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) : (وَمَا اضْطُرُرُوا إِلَيْهِ) ، صريح الدلالة على أن الضَّرورات تُبيح المحدثات .

وقال الغزالى : إن عصمة دَمَ المُسْلِمِ واجبة ، فمَنْهَا كَانَ الْقَصْدُ سَفْكُ دَمِ مُسْلِمٍ قد اخْتَفَى مِنْ ظَالِمٍ فَالْكَذْبُ فِيهِ واجب [إحياء علوم الدين ج ٣ / باب : مَا رُحْصَنَ فِيهِ مِنَ الْكَذْبِ] .

وبعد أن نقل الرازى الأقوال في التقىة ، وهو يفسر قوله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاءً)آل عمران : ٢٨ .

قال : رُوِيَ عن الحسن أنه قال : التقىة جائزة للمؤمنين إلى يوم القيمة ، وهذا القول أولى ، لأن دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان .

ونعى الشاطبى الخوارج لإنكارِهم سورة يوسف من القرآن ، وقولهم بأن التقىة لا تجوز في قول أو فعل على الإطلاق والعموم [المواقفات ٤ / ١٨٠] .

وقال السيوطي : يجوز أكل الميّة في المَمْحَصَة ، وإساغة اللقمة في الخمر ، والتلّفظ بكلمة الكفر ولو عَمَّ الحرام قطراً ، بحيث لا يوجد فيه حلال إلا نادراً ، فإنه يجوز استعمال ما يحتاج إليه [الأشباه والنظائر] . ٧٦

وفسر أبو بكر الرازي الجصاص - من أئمة الحنفية - قوله تعالى : (إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ ثُقَّةً) آل عمران : ٢٨ .

بقوله : يعني أن تخافوا تَلَفَّ النفس ، أو بعض الأعضاء ، فتَتَّقُوهُمْ بِإِظْهَارِ الْمَوَالَةِ من غير اعتقاد لها ، وهذا هو ظاهر ما يقتضيه اللفظ ، وعليه الجمهور من أهل العلم .

وقد حدثنا عبد الله بن محمد بن إسحاق المروزي عن الحسن بن أبي الربيع الجرجاني عن عبد الرزاق عن معمراً عن قُتادة ، في قوله تعالى : (لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ) آل عمران : ٢٨ .

قال : لا يَحْلُّ لِمُؤْمِنٍ أَن يَتَّخِذَ كافراً ولِيًّا في دينه ، وقوله تعالى : (إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ ثُقَّةً) آل عمران : ٢٨ .

يقتضي جواز إظهار الكفر عند التقىة ، وهو نظير قوله تعالى : (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِإِيمَانِهِ) النحل : ١٥٦ .

والقول الآتي يدل على جواز التقىة عند أهل السنة :

لما فتح رسول الله (صلى الله عليه وآله) خيبر قال له حجاج بن علاظ : يا رسول الله إن لي بمكة مالاً ، وإن لي بها أهلاً ، وأنا أريد أن آتهم ، فأنا في حلٍّ إن أنا نلث منك وقلت شيئاً؟ فأذن له رسول الله أن يقول ما يشاء [السيرة الحلبيّة ٣ / ٦١] .

إذاً ما قاله صاحب (السيرة الحلبيّة) عن النبي (صلى الله عليه وآله) ، ونقله الجصاص إلى الجمهور من أهل العلم ، هو بعينه ما تقوله الشيعة .

وعليه فالقول بالتقىة لا يختص بالشيعة دون السنة ، ولا ندرى كيف استجاز لنفسه من يدّعى الإسلام أن ينعت التقىة بالنفاق والرياء وهو يتلو من كتاب الله وسُنة نبيه (صلى الله عليه وآله) ما ذكرنا من الآيات والأحاديث .

وأقوال أئمة السنة وهي غيض من فيض مما استدل به علماء الشيعة في كتبهم .